التخلف الاجتماعي

مدخل إلى سيكيولوجية الإنسان المقهور

القسم الأول

الملامح النفسية للوجود المتخلف

الفصل الأول

تحديد وتعريف

الطريقة الاقتصادية في دراسة التخلف

التخلف الصناعي والتقني: في البلدان النامية يوجد تناقض صارخ بين قطاع الحرف ذات الطرائق البدائية والقطاع الصناعي المتقدم الحديث، والإنفصال الاقتصاددي بينهما شبه تام، فالحرف من نصيب سكان البلاد ، أما القطاع الصناعي فهو يخص القلة أو المستعمر، وهو متوجه للخارج أساساً، من حيث الاستيراد والتصدير ومصير الأرباح. هذا القطاع المتقدم يظل معزولاً اجتماعياً، لا تأثير له في تغيير بنية المجتمع وتطويرها، كما أن مردوده المادي لا ينعكس على المستوى الشعبي رخاءً وازدهاراً، ثم إن الصناعة تظل موجهة نحو إنتاج السلع الاستهلاكية، لا لتأسيس صناعة وسائل الإنتاج، تظل الصناعة معزولة، كما ينعدم التنسيق بين مختلف القطاعات الصناعية، وفي الحالتين لا تؤدي إلى تحريك التصنيع بشكل عام، أما في البلاد المتقدمة فالتصنيع ظاهرة شاملة ومتنوعة، متماسكة وتراكمية فهي تشمل مختلف قطاعات السكان، وهي تراكمية بمعنى الآلات تنتج آلات أخرى، وتطورها وتزيد من فعاليتها وهذا هو الفرق بين الصناعة والتصنيع، كما هو الفرق عينه بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة، فالتخلف الصناعي ينتج عن بنية اجتماعية متيبسة تشمل النمو إما عن طريق الاستهلاك الترفي، أو الاكتناز الذي لا يوظف في مشاريع منتجة ، فعملية التنمية يجب أن تشمل معاً القوى الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية.

التخلف الاقتصادي البنيوي: ويتلخص في ثلاث صور:

1. تفاوت التوزيع القطاعي للإنتاج: في البلدان النامية القطاعات الانتاجية في الزراعة والصناعة على حد سواء مقتصرة على قلة ضئيلة من السكان المحليين، المتحالفين أساساً مع الرأسمالية الخارجية أو المستعمر، بينما غالبية السكان تحظى بنسبة ضئيلة من الدخل تمارس أعمال حرفية بدائية وأساليب زراعية متخلفة مما يدفع الكثير للهجرة للمدينة للتكدس حولها في أحياء الصفيح، مما يدفع هولاء إلى ممارسة النشاطات الطفيلية التي تهدف للإرتزاق تبعاً للظروف، بشكل تختلط فيه الأعمال المشروعة بالنشاطات المخالفة للقانون، ويؤدي هذا الأمر إلى تفشي االهامشية المهنية، وانتشار مختلف أشكال السلوك الجانح عند الكبار والأحداث على حد سواء.
2. تفكك الصلات في النظام الاقتصادي: هذا التفكك يؤدي إلى طغيان القطاع التجاري وقطاع البناء على قطاع الإنتاج الصناعي ففي البلدان النامية يمتص التجار االنسبة الكبرى من فائض رأس المال من أثمان المواد الأولية المصدرة، ويستوردون سلع استهلاكية تطغى عليها الكماليات بالتالي تتجمع الثروة في يد فئة معينة بدل أن تنعكس رخاءً على جميع السكان في المجتمع، أيضاً التوظيف االكبير للأموال في قطاع البناء في البلدان النامية يعطي انطباعاً بتقدم زائف فهذا التكديس للسكان في المدن الجديدة مع عدم القدرة على تأمين الخدمات الكافية كما في القاهرة وبيروت هي من أكبر مظاهر الخلل في البنية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان االنامية.
3. التبعية الخارجية: والتي تتجلى في مظاهر متعددة منها استنزاف المواد الأولية بأرخص الأسعار واستردادها بسلع مصنعة استهلاكية بأسعار عالية من البلدان المتقدمة، ثم هناك ظاهرة استنزاف رؤوس أموال البلدان النامية من خلال بيع الأسلحة لها، والتي أصبحت أكبر سوق لنهب ثروات العالم الثالث.

وهكذا نجد أن العلاقات الاقتصادية الأساسية للبلدان االنامية هي مع البلدان الصناعة الرأسمالية، بينما النسبة الكبرى لتجارة هذه الأخيرة، هي في ما بينها أو داخلية.

الطريقة الاجتماعية في دراسة التخلف

السكان باالعالم الثالث يتصفون بعدة خصائص أبرزها على الإطلاق الانفجار السكاني بعد الحرب العالمية الثانية، بعض بلدان العالم المتخلف يتضاعف عدد سكانه خلال خمسة عشر سنة، وعلى عكس هذه الزيادة الهائلة فإن الموارد الاقتصادية لا تزيد بالقدر نفسه، ما يخلق اختلالاً متزايداً في التوازن بين عدد السكان والموارد المتوافرة، ويؤدي إلى مآزق اقتصادية واجتماعية متنوعة تسير نحو تفاقم الخطورة مهددة بالكوارث ثم هناك الكثير من أشكال البطالة المقنعة أهمها كثرة عدد الموظفين أو العاملين في مهمات لا تحتاج لهذا العدد، المهم الارتزاق وليس الانتاج، مما يفتح الباب عريضاً أمام الوساطات، عوض أن تكون الكفاءة هي المقياس، فالعلوم في البلدان النامية تنتقل من جيل إلى آخر بشكل جامد إجمالاً، تحكم العادة والتقليد بالسلوك لا القانون، نظام اجتماعي تحكمه مرتبية جامدة، أكثر مما تتحدد من خلال الكفاءة، ومنه أيضاً هناك مقاومة شديدة للتغيير تنبع من تضافر نظرة رضوخية إلى العالم الطبيعي(الرضوخ لسيطرة البيئة والقوى الماورائية) مع بنى اجتماعية ذات نمط تسلطي تنشأ شخصية ذات بنية تسلطية، مما يخلق ويعمم نظاماً من العلاقات يتصف بالسيطرة ، الرضوخ والامتثال الذي يعرقل بدوره عملية التغيير من خلال سد السبيل أمام ظهور قوى الرفض، فالعلاقات الاقتصادية بين المستخدم ورب العمل لا تقوم على العقد، بل تتصف بالتبعية، يرتبط الفلاح بمالك الأرض، والعامل بصاحب رأس المال، علاقة تشبه العبودية تفرض عليه الرضوخ إذا أراد ضمان قوته والاطمئنان ليومه وغده، والعلاقات التسلطية في كل مكان ، في أنظمة الحكم والإدارة الفاسدة االتي تخدم أغراض وامتيازات القلة، كما يتوج الكل جهاز شرطة وجيش قمعيين أساساً.

المنظور النفساني للتخلف

إذا كان التخلف التقني، الصناعي ، الاقتصادي والاجتماعي واضحاً في خصائصه ومحطاته، فإن التخلف النفسي الوجودي ما زال بحاجة إلى جهد كبير لاستجلاء غوامضه، فالتخلف هو ظاهرة كلية ذات جوانب متعددة تتفاعل فيما بينها بشكل جدلي، تتبادل التحديدوالتعزيز، مما يعطي الظاهرة قوة وتماسكاً كبيرين، يمدها صلابة ذات خطر كبير في مقاومة عمليات التغيير،فذوي المصلحة الكبرى في التغيير، والخروج من هوة التخلف يشكلون في مرحلة ما إحدى العقبات الأساسية لإنسانيتهم، والمثل الأفصح على ذلك هو المرأة الذي يقع عليها الغرم الأكبر ويفرض على كيانها القسط الأوفر من الاستلاب، من خلال ما تتعرض له من تسلط وما يفرض عليها من رضوخ وتبعية وإنكار لوجودها وإنسانيتها.هذه المرأة المستلبة اقتتصادياً وجنسياً في البلدان النامية، تعاني من الاستلاب العقائدي أي تبني المرأة لقيم سلوكية ونظرة إلى الوجود تتمشى مع القهر الذي فرض عليها وتبرره جاعلة منه جزء من طبيعة المرأة، وبذلك فهي تقاوم تحررها، وترسخ البنى التسلطية المتخلفة التي فرضت عليها، وأكثر من هذا تعممها على الآخرين، من خلال نقلها إلى أولادها، تنقلها إلى البنات منهم حين تفرض عليهن عملية تشريط من أجل الرضوخ للرجل (الأب والأخ والزوج) وتفرضها على الصبيان من خلال غرس النظرة الرضوخية للسلطة، والتبعية لسيادة القلة ذات الحظوة.

فالتخلف ليس فقط استلاب اقتصادي اجتماعي من الناحية المادية بل يوّلد أيضاً استلاباً نفسياً على المستوى الذاتي.